

الجمعية العامة - الدورة الاستثنائية السادسة

القرارات المتخذة بناءً على تقرير اللجنة الخاصة
بالدورة الاستثنائية السادسة

للموجّهات

رقم المقرر	عنوانه	البند	تاريخ اتخاذه	الصفحة
٣٢٠١ (د-٦)	اعلان باقامة نظام اقتصادى دولي جديد	٧	١ أيار/مايو ١٩٧٤	٣
٣٢٠٢ (د-٦)	برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادى دولي جديد	٧	١ أيار/مايو ١٩٧٤	٥

القرارات الأخرى

١٣	دراسة المشاكل المتعلقة بالمواد الخام والانبء	٧	١ أيار/مايو ١٩٧٤	
----	--	---	------------------	--

٣٢٠١ (د-٦) - اعلان باقامة نظام اقتصادى دولي جديد

ان الجمعية العامة ،

تعتمد الاعلان التالي :

اعلان باقامة نظام اقتصادى دولي جديد

نحن أعضاء الأمم المتحدة ،

وقد عقدنا دورة استثنائية للجمعية العامة لدراسة مشاكل المواد الخام والانبء للمرة الأولى ،

متوفرين على النظر في أهم المشاكل الاقتصادية التي تواجه المجتمع العالمي ،

وان نضع نصب أعيننا روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه الرامية الى تيسير النهج—وض
الاقتصادى والتقدم الاجتماعى لكل الشعوب ،

نعلم رسميا تصميمنا الموحد على العمل ، على وجه الاستعجال ، من أجل اقامة

نظام اقتصادى دولى جديد

مبنى على الانصاف وعلى تساوى جميع الدول فى السيادة وعلى ترابطها واشتراك مصالحها وتعاونها
بصرف النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، ويكون من شأنه تصحيح الفروق ومعالجة المظالم
القائمة ، واتاحة رأب الشقة المتسعة ما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكفالة الانماء
الاقتصادى والاجتماعى المطرد التسارع والسلم والعدل للأجيال الحاضرة والمقبلة ، ونعلن لهذه
الغاية :

١ - ان أعظم المنجزات وأهمها مغزى فى العقود الأخيرة كان استقلال عدد كبير من الشعوب
والأمم عن السيطرة الاستعمارية والأجنبية استقلالا مكنها من أن تصبح أعضاء فى مجتمع الشعوب الحرة .
كذلك تحقق تقدم تكنولوجى فى جميع ميادين الأنشطة الاقتصادية خلال العقود الثلاثة الأخيرة ،
موفرا للمستقبل امكانيات وطيدة للنهوض برفاه جميع الشعوب . غير أن الآثار الباقية من السيطرة
الأجنبية والاستعمارية والاحتلال الأجنبي ، والتمييز العنصرى والفصل العنصرى ، والاستعمار الجديد
فى جميع صوره لا تزال تمثل العقبات الكبرى دون اكتمال تحرر البلدان النامية وتقدمها . كما أن فوائد
التقدم التكنولوجى ليست موزعة بالعدل بين جميع أعضاء المجتمع الدولى . فالبلدان النامية ، التى
تشكل ٧٠ فى المائة من سكان العالم ، لا يمثل دخلها غير ٣٠ فى المائة من الدخل العالمى .
وقد تبين انه ليس فى المستطاع تحقيق انماء مطرد ومتوازن للمجتمع الدولى فى ظل النظام الاقتصادى
الدولى القائم ، اذ ان الشقة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما تألو تتسع فى ظل هذه
النظام الذى انشئ فى وقت لم تكن معظم البلدان النامية فيه قد بلغت بعد حتى مرحلة الوجود كدول
مستقلة ، والذى يخلد عدم المساواة .

٢ - ان النظام الاقتصادى الدولى الحالى هو فى تعارض مباشر مع التطورات الراهنة فى
العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية . فمنذ ١٩٧٠ ، مر الاقتصاد العالمى بسلسلة من الأزمات
الخطيرة التى أسفرت عن مضاعفات قاسية ، ولا سيما على البلدان النامية بحكم كونها على العموم أقل
مناعة تجاه المؤثرات الاقتصادية الخارجية . وقد أصبح العالم النامى عاملا جبارا يطبع بتأثيره جميع
حقول النشاط الدولى . وهذه التغيرات النسبى لا تقاوم فى علاقات القوى فى العالم تتطلب
ان تسهم البلدان النامية اسهاما فعالا وكليا ، على قدم المساواة مع غيرها ، فى وضع وتطبيق جميع
القرارات التى تمس المجتمع الدولى .

٣ - ان كل هذه التغيرات قد أبرزت واقع اعتماد جميع أعضاء المجتمع العالمى بعضهم على
بعض . والأحداث الجارية قد ألقت نورا ساطعا على ادراك الناس أنه لم يعد فى الامكان عزل
مصالح البلدان المتقدمة النمو عن مصالح البلدان النامية ، وان هناك ترابطا وثيقا بين رخاء البلدان

المتقدمة ونماء البلدان النامية وتنميتها ، وان رخاء المجتمع الدولي ككل مرهون برخاء أعضائه ، وان الانماء الدولي مسؤولية مشتركة بين جميع البلدان لكل منها نصيب فيها . وعلى ذلك فان رفاه الأجيال الحالية والمقبلة ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، يتوقف أكثر من أى وقت مضى على التعاون بين جميع أعضاء المجتمع الدولي على أساس من التساوى في السيادة وازالة ما هو قائم بينهم من اختلال توازن .

٤ - ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد يجب أن يؤسس على الاحترام الكلى للمبادئ التالية :

- أ) تساوى الدول في السيادة ، وحق جميع الشعوب في تقرير المصير ، وعدم جواز تحقيق المكاسب الإقليمية بالقوة ، والسلامة الإقليمية ، وعدم التعرض للشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛
- ب) تعاون جميع الدول أعضاء المجتمع الدولي أوسع تعاون ، على أساس من الانصاف ، بما يكفل ازالة الفوارق السائدة في العالم وضمان الرخاء للجميع ؛
- ج) اشتراك جميع البلدان ، على قدم المساواة ، اشتراكا تاما فعالا في حل مشاكل العالم الاقتصادية لما فيه المصلحة المشتركة لجميع تلك البلدان ، مع مراعاة ضرورة ضمان تعجيل انماء جميع البلدان النامية ، وتكريس اهتمام خاص لاعتماد تدابير استثنائية لمصلحة أقل البلدان نموا بين البلدان النامية والبلدان النامية غير الساحلية والجزرية فضلا عن أشد البلدان النامية تأثرا بالأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية ، دون اغفال مصالح البلدان النامية الأخرى ؛
- د) حق كل بلد في الأخذ بالنظام الاقتصادى والاجتماعى الذى يراه أكثر ملاءمة لانمائته وفي عدم التعرض نتيجة لذلك لأى نوع من أنواع التمييز ؛
- هـ) تمتع كل بلد بالسيادة الدائمة على موارده الطبيعية وعلى كل الأنشطة الاقتصادية . وتأmina لحماية هذه الموارد ، يتمتع كل بلد بحق ممارسة السيطرة الفعلية عليها واستغلالها بالوسائل التى تتفق مع وضعه الخاص ، بما في ذلك حق التأميم أو نقل الملكية الى مواطنيه ، وبعد هذا الحق تعبيرا عن السيادة الدائمة التامة للدولة . ولا يجوز تعريض أية دولة للاكراه الاقتصادى أو السياسى أو لأى نوع آخر من أنواع الاكراه من أجل منع الممارسة الحرة التامة لهذا الحق غير القابل للتصرف ؛
- و) حق جميع الدول والأقاليم والشعوب الواقعة تحت الاحتلال الاجنبى أو السيطرة الاجنبية والاستعمارية أو الفصل العنصرى في ركن مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى اليها والحصول على تعويض كامل عن استغلالها واستنزافها والحاق الضرر بها ؛
- ز) تنظيم ومراقبة أنشطة الشركات عبر الوطنية باتخاذ التدابير التى تخدم مصلحة الاقتصاديات القومية للبلدان التى تعمل فيها أمثال هذه الشركات عبر الوطنية وذلك على أساس السيادة التامة لهذه البلدان ؛

ح) حق البلدان النامية وشعوب الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والعنصرية والاحتلال الأجنبي في تحقيق تحررها وفي استعادة السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية ؛

ط) مد يد المساعدة للبلدان النامية والشعوب والأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية والاجنبية أو الاحتلال الأجنبي أو التمييز العنصري أو الفصل العنصري ، أو التي تتعرض لتدابير الاكراه الاقتصادية أو السياسية أو غيرها بغية الحصول منها على ما يؤدي الى الاقلال من شأن ممارسة حقوقها السيادية وعلى أية مزايا أخرى ، والتي تتعرض للاستعمار الجديد بكافة أشكاله ، والتي فرضت أو هي تسعى الى فرض السيطرة الفعلية على مواردها الطبيعية والأنشطة الاقتصادية التي كانت أو هي لا تزال خاضعة للسيطرة الاجنبية ؛

ي) اقامة علاقة عادلة منصفة بين أسعار المواد الخام والسلع الأولية والسلع المصنوعة ونصف المصنوعة التي تصدّرها البلدان النامية وبين أسعار المواد الخام والسلع الأولية والمصنوعات والسلع والمعدات الانتاجية التي تستوردها ، وذلك بقصد احداث تحسين مطرد في معدلات تبادلها التجاري غير المرضية وتوسيع الاقتصاد العالمي ؛

ك) توفير المساعدة الفعالة للبلدان النامية من قبل المجتمع الدولي بكامله دون ربطها بأية شروط سياسية أو عسكرية ؛

ل) السهر على جعل النظام النقدي الدولي بعد اصلاحه موجهها بالدرجة الأولى نحو النهوض بانماء البلدان النامية وتدفق المبرود الحقيقية اليها بمقادير كافية ؛

م) جعل المواد الطبيعية التي تواجه منافسة من المواد التركيبية البديلة أكثر قدرة على المنافسة ؛

ن) ضمان معاملة البلدان النامية معاملة تفضيلية غير تبادلية ، حيثما أمكن ذلك ، في جميع ميادين التعاون الاقتصادي الدولي ، كلما تسنى ذلك ؛

س) ضمان شروط مؤاتية لنقل الموارد المالية الى البلدان النامية ؛

ع) تمكين البلدان النامية من الحصول على منجزات العلم والتكنولوجيا العصريين ، وتيسير نقل التكنولوجيا وخلق تكنولوجيا محلية لمصلحة البلدان النامية تتخذ صورا وتتبع طرائق ملائمة لاقتصادياتها ؛

ف) ضرورة قيام جميع الدول بوضع نهاية لتبديد الموارد الطبيعية ، بما في ذلك المنتجات الغذائية ؛

ص) ضرورة تكريس البلدان النامية كل مواردها من أجل قضية الانماء ؛

ق) العمل بالتدابير الفردية والجماعية على تعزيز التعاون المتبادل الاقتصادي والتجاري والطلبي والتقني فيما بين البلدان النامية وذلك على أساس تفضيلي على الأغلب ؛

ر) تيسير السبيل للدور الذي يمكن لاتحادات المنتجين أن تؤديه في إطار التعاون الدولي والقيام خاصة ، تحقيقاً لأهدافها ، بالمساعدة في تشجيع النمو المطرد للاقتصاد العالمي وبتعجيل انماء البلدان النامية .

٥ - لقد كان اعتماد الاستراتيجية الانمائية الدولية للعقد الانمائي الثاني (٥) ، بالاجماع ، خطوة هامة من خطى النهوض بالتعاون الاقتصادي الدولي على أساس العدالة والانصاف . وسيكون من شأن التعجيل بأداء الالتزامات والتعهدات التي أخذها المجتمع الدولي على عاتقه ضمن اطار الاستراتيجية ، ولا سيما تلك التي تتعلق بالحاجات الانمائية الماسة للبلدان النامية ، أن يسهم اسهاماً ذاتياً في تحقيق مقاصد هذا الاعلان وأغراضه .

٦ - ان الأمم المتحدة من حيث هي منظمة عالمية ينبغي أن تكون قادرة على علاج مشاكل التعاون الاقتصادي الدولي بطريقة جامعة وعلى ضمان مصالح جميع البلدان بالتساوي . ويجب أن يكون لها دور أعظم من ذلك شأنها في اقامة نظام اقتصادي دولي جديد . وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، الذي سيكون هذا الاعلان ينبوع وحي اضافي لاعداده ، سيشكل مساهمة جلية الشأن في هذا الصدد . وعلى ذلك فان جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مدعوة الى بذل أقصى الجهود بغية تنفيذ هذا الاعلان الذي يمثل واحدة من الضمانات الرئيسية لخلق ظروف أفضل يتاح فيها لجميع الشعوب الوصول الى حياة جديدة بكرامة الانسان .

٧ - يكون هذا الاعلان المتعلق باقامة نظام اقتصادي دولي جديد واحداً من أهم أسس العلاقات الاقتصادية بين جميع الشعوب والأمم .

الجلسة العامة ٢٢٢٩

(أيار/مايو - ١٩٧٤)

٣٢٠٢ (د - ٦) - برنامج العمل المتعلق باقامة نظام اقتصادي

دولي جديد

ان الجمعية العامة ،

تعتمد برنامج العمل التالي :

(٥) القرار ٢٦٢٦ (د - ٢٥) .